

# الاقتصادات العربية ... واستحقاقات 2009

الكلي وحركة التجارة الدولية، علماً أن مدى تأثر الدول العربية بهذه التطورات سيتفاوت بين الدول النفطية وغير النفطية وبين الدول الأكثر والأقل انفتاحاً على الاقتصاد العالمي. ويمكن إدراج التوقعات الأساسية ضمن العناوين التالية:

## أولاً: النفط أسعاراً وإيرادات

لم تستجب أسعار النفط للتخفيض القياسي الأخير في حصص الإنتاج الذي أقرته منظمة الأوبك والبالغ 2.2 مليون برميل يومياً، بل إن الأسعار انخفضت. وهذا ليس مستغرباً، إذ أن السوق العالمية لم تزل تواجه فائضاً من الإنتاج يعود إلى ما قبل اندلاع الأزمة. ولو استطاعت «أوبك» إزالة الشك في السوق وإثبات قدرتها على تحقيق هذا التخفيض المنسق في الإنتاج أو الجزء الأكبر منه على الأقل، ولو تراقف ذلك مع التعاون الذي وعدت به الدول المصدرة غير الأعضاء في المنظمة، فإن السيناريو المرجح لسعر النفط هو أن يبدأ بالتحسن من جديد في الربع الثاني من 2009 أو النصف الثاني على أبعد حد، بعد فترة ضعف وتقلب في الربع الأول، بحيث لا يستبعد بلوغه حدود الـ70 دولاراً أو أكثر للبرميل.

ولو تحقق هذا السيناريو فيعني للدول العربية المصدرة للنفط أن الانخفاض الحالي في السعر سيكون مرحلياً، تماماً كما كان الارتفاع الحاد وغير الطبيعي للسعر في الصيف الماضي، ولن تواجه معظم هذه الدول على الأرجح صعوبة في تحقيق الأهداف في ميزانياتها العامة لسنة 2009، خاصة في ضوء الفوائض الكبيرة التي راكمتها في السنوات الأخيرة، ومع الإدراك بأن سعر النفط سيعود إلى الارتفاع السريع لا محالة في المستقبل المنظور بعد زوال مفاعيل الأزمة على الاقتصاد العالمي.

وكل ذلك لا ينفي أن الأوضاع الحالية في سوق النفط تؤثر على أجواء الثقة في القطاع الخاص في الدول النفطية الرئيسية، خاصة في ضوء ما أدت إليه الأزمة العالمية من خسائر كبيرة في أسواق المال المحلية، والخليجية بشكل خاص، وتراجع في الأسواق العقارية وتوقف أو تأجيل بعض المشاريع الكبرى، وغير ذلك.

## ثانياً: أسواق المال والمصارف

بعد أن قامت المصارف المركزية العربية بإجراءات لتعزيز السيولة المحلية في أسواقها، منها ضخ مباشر للسيولة، وعمدت

⊕ شتان بين أمس واليوم. فقبل عام وقف العالم العربي على مشارف سنة جديدة تعد باستمرار الفورة النفطية وتوسع فوائدها في المنطقة، وبمنو ثابت، وبالمزيد من التدفقات الاستثمارية الخارجية في ظل أجواء الانفتاح الاقتصادي المتسارع وحركة المشاريع غير المسبوقة. فجاءت الأزمة المالية الاقتصادية العالمية لتبدل الأوضاع بشكل حاد وسريع ومفاجئ وتهديد بانهيار شامل في النظام المالي العالمي.

وها هو العام 2009 يعد بركود اقتصادي واسع النطاق. وفي أفضل الحالات فإن بشائر خروج الاقتصادات الصناعية من هذا الركود لن تبدأ بالظهور قبل نهاية السنة، رغم من برامج الإنعاش والتحفيز الضخمة التي بدأتها الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى والتي ستستمر على وتيرة اكبر في الأشهر المقبلة.

والعالم العربي لم يكن بالطبع بمنأى عما حدث، فالانخفاض الحاد في سعر النفط من نحو 147 دولاراً للبرميل في الصيف الماضي إلى ما دون الـ40 دولاراً وضع خاتمة ولو مرحلية لحالة الجبوحه النفطية غير المسبوقة التي سادت في دول الخليج والدول المصدرة الأخرى، وأدى إلى صدمة اقتصادية انعكست بشكل حاد على بعض القطاعات سريعة النمو وبالتحديد على القطاع العقاري والخدمات المرتبطة به. وأسواق الأسهم العربية تعرضت لانخفاضات كبيرة، كما تعرض المستثمرون العرب، وبينهم عدد غير قليل من الأفراد والمؤسسات، لخسائر كبيرة في الأسواق العالمية. أما الصناديق السيادية فإن خسائرها حسب بعض التقديرات تراوح ما بين 150 و 190 مليار دولار أي ما بين 12 و 15 في المئة من قيمتها الإجمالية المقدرة.

لكنه ورغم كل ذلك فإن الآثار الإجمالية للأزمة على العالم العربي تبقى حتى الآن محدودة نسبياً بالمقارنة مع ما حدث في الدول الصناعية والكثير من الدول النامية، حيث قدر البنك الدولي معدل النمو في المنطقة للعام 2008 ككل بنسبة 5.8 في المئة. وهذا الأمر يشكل قاعدة مطمئنة نسبياً لما يمكن توقعه في السنة الجديدة.

وتوقعات 2009 في العالم العربي لا بد من أن تنطلق من عدد من التطورات الأساسية المتوقعة في الاقتصاد العالمي والأسواق الدولية، وبشكل خاص تطور أسعار النفط، والأوضاع في أسواق المال الدولية، وتطور حركة الائتمان والسيولة، والطلب

وفي مواجهة هذا الوضع سيكون الاعتماد على المشاريع الكبرى التي تمويلها أو تساهم في تمويلها الحكومات العربية، وبشكل خاص في الخليج، وعلى الاستثمارات العربية البينية.

### رابعاً: التوقعات القطاعية

تتفاوت التوقعات القطاعية بين دولة وأخرى تبعاً لطبيعة اقتصادها والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة لكنه من المرجح أن الفورة في القطاع العقاري التي عمت معظم أرجاء العالم العربي في السنوات الأخيرة ستتكشف وتتباطأ في 2009 وهو ما سيزيد من الضغوط على المشاريع العقارية القائمة أو الجاري تنفيذها في بعض دول الخليج. وستأثر دول شمال أفريقيا بالتراجع المتوقع في حركة السياحة العالمية والأوروبية بشكل خاص في ظل الركود الاقتصادي العالمي. وسيكون للتباطؤ المرتقب في حركة التجارة العالمية أثر أيضاً على الدول والصناعات العربية التي تعتمد على أسواق التصدير ومنها صناعات الملابس والسلع الاستهلاكية الأخرى والصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والألمنيوم والبتر وكيميائيات، علماً أن معدل أسعار البتر وكيميائيات انخفض نحو 50 في المئة في 2008 متأثراً بشكل أساسي بانخفاض الطلب في الصين والهند.

في النهاية، فإنه من المشجع أن تقديرات البنك الدولي تقول أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي ستبقى مقبولة في حدود 3.9 في المئة خلال العام 2009، مقابل 5.8 في المئة في 2008. وفي المقابل فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي سيتراجع من 2.5 في المئة إلى أقل من 1 في المئة. أما الأمر المشجع الآخر، وربما الأهم فهو أنه لدى الدول العربية الآن فرصة جوهرياً لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين كوسيلة لدرء الكثير من أخطار الركود العالمي عليها وذلك من خلال العودة إلى الداخل وزيادة الاعتماد على النفس واستثمار المزيد من الموارد العربية في سبيل تطوير الاقتصادات. ومؤتمر القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الذي سينعقد في الكويت في 19 و 20 يناير الجاري وقبله بيومين منتدى القطاع الخاص العربي يأتي في الوقت المناسب لإعطاء جهود التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي دفعة كبرى ونهائية، وللمباشرة في تحقيق جميع الخطوات والنتائج المطلوبة بل الملحة على هذا الصعيد. ■

رؤوف أبوزكي

إلى تعزيز إجراءات ضمان الودائع المصرفية، فإنه من المتوقع أن تحافظ الدول العربية على سياسة نقدية توسعية خلال 2009 خاصة مع تراجع مخاطر التضخم في أعقاب انخفاض أسعار الأغذية الأساسية والمواد الأولية والكثير من السلع المستوردة.

لكنه وكما أثبتت التجربة الأخيرة في الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى، فإن إجراءات زيادة السيولة المحلية لا تكفي لتشجيع المصارف في الاقتصادات العربية الرئيسية على توسيع إقراضها للقطاع الخاص في ظل الظروف الدولية والمحلية المتوقعة خلال العام 2009 أو الجزء الأكبر منه على الأقل. والواقع أن المصارف في هذه الدول، والخليجية منها بشكل خاص، قد عمدت إلى مجموعة من الخطوات للحد من مخاطر التمويل المتزايدة فوضعت قيوداً على الإقراض للقطاع الخاص، بما في ذلك القروض الشخصية والاستهلاكية، والتمويل للقطاعات الأكثر تعرضاً لمخاطر الائتمان وبالتحديد القطاع العقاري.

وحيث أن هناك تساؤلات حول سلامة نحو 35 مليار دولار من القروض وسندات الدين التي رتبها المصارف في الخليج لتمويل مشاريع الشركات الكبرى، فمن المتوقع أن تبقى المصارف العربية الأساسية على سياسة إقراض حذرة ومتحفظة خلال السنة وأن تطاول هذه السياسة حتى حركة الإقراض بين المصارف. أما بخلاف ذلك فمن المستبعد أن يتعرض النظام المصرفي العربي لمخاطر هيكلية أساسية، إذ ستبقى الحكومات والسلطات النقدية على استعداد لمواجهة هكذا مخاطر.

### ثالثاً: الاستثمار والمشاريع

من الواضح أن أجواء الاقتصاد العالمي والانكماش المتوقع في مصادر التمويل سينعكسان سلباً على حركة الاستثمار في المنطقة العربية. أضف إلى ذلك التساؤلات المتزايدة حول عدد من المشاريع الكبرى القائمة أو قيد التنفيذ في الخليج، وكذلك التراجع الحاد في الاستثمار الخارجي المباشر، علماً أن الاستثمارات الخارجية المباشرة في جميع الدول العربية بلغت ما يقدر بنحو 72 مليار دولار في 2007، أي 14.4 في المئة من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة في جميع الدول النامية و 3.9 في المئة من المجموع على النطاق العالمي.